يعم وجوب العين والكفاية والندب قال في المحرر والمتن الشيء المستحق على الغير بمعنى انه لو تركه ذمه توجه الذم الى تاركه وفي الفهم الحق الثابت وفي الشروع فيه للواجب والمندوب والمؤكد لان كلا منها ثابت في الشروع فانه مطلوب مقصود قصد امؤكدا لان اطلاقه على الواجب اكثر وقد اطلق على القدر المشترك بين الواجب وغيره رد السلام فيه واجب كفاية مرجماعة سلم عليهم لان السلام معناه اتمان فاذا اتى احدهم لم يجب ولا يجب توهم منه الشر توجب رد ذلك التوهم ما لم يرد وعياده المريض المسلم فرض كفاية وقيل سنة لا متعهد له فان كان ثم متعهد واتباع الجنائز فانه فرض كفاية كرد السلام قال ابن الكاد وقد اتفق اهل الاجتماع الى ايجاب بجميعه لقضاء حقه فكان على الكفاية لصيرورة حق شخص لقضاء البعض واجابة الدعوة فتح الباء الاولى ادعى مسلما مسلما الى وليمة العرس وجبت او لغيرها كالختان بدعت وتشميت العاطس اى الدعاء له بالرحمة والبركة اذا حمد الله قال الطيبي يجوز عطف السنة على الواجب اذ ذلك عليه فريضة كصم رمضان وستة شوال قال الغزالي وهذه كلها ليست على اجمع المسلمين بل هي فاجر معين غير انه يختص البر بنحو بشاشة وسلام اله دون المظهر للفجور تنبيه قال ابن عزد عليك في رعاية هذه الحقوق وغيرها بالمشاورة بين المسلمين كما سوى الاسلام بينهم في اعيانهم وآثقل هذا واسقطه جاه ومال وهذا فقير وحقير واحتقر صغيرا واجعل الاسلام كل شخص واحد والمسلمين كالاعضاء لذلك الشخص فان الاسلام له وجوه له الامام المسلمين كما الا لتسلم له وجوه له اعضاء وجميع قواه الظاهرة والباطنة فيه تتمة قال بعض العارفين اذا راعيت حق المسلم فقد اتيت اجرك مرتين مرة حيث ما اديت مرة حيث ما اديت مرة حيث ما تعين عليك من خلقه في كتاب المنار على البرية رضي الله تعالى عنه حق المسلم على المسلم ست اي الحقوق المستحقة للمسلم على المسلم عند ملابسة بعضهم بعضا اذا لقيته فسلم عليه اذا لم يسلم عليه فقد اختفره واحتقاره لما خلقه الله في احسن تقويم وعظمه وشرفه بهو من اعظم الجرائم والذنوب العظام وان دعاك فاجبه اي ما دامت عينة اعذر واذا استنصحك فانصح له غير وان في الذكرى والاصغر في الام ارشاد دليل بدليل الجديد لكن ينبغي ان لا يشير قبل ان يستشار فان لم يسترشد بالراي فيلوذ رايه مبهما او مضربا واذا عطس فحمد الله فشمته ما لم تقل له يرحمك الله وظاهر الامر الوجوب وعليه اهل

الظاهر

الظاهر وقال ابن الرفعة وقال جمع من علمائنا انه فرض عين وقواه ابن القيم في حواشي المنتقى واذا مرض فعده اي زره في مرضه وجوبا لانه علم مما تقرر واذا مات فاتبعه اي اتبع جنازته حتى تصلى عليه فان صحبته الى القبر كان اولى ومعنى هذه الحقوق انه مرحق له سلام ذلك ولم حقوق اخر ذكرت في احاديث اخر منها انه مرحق قبله انه لو قال له على حق لم تفسره بخور رد السلام او عيادة ثلاثة ان الجوع طارئ فاعلم ذلك وهو مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه بسبب مفهوم العدد ليس بحجة عند الاكثر وقد ذكره في هذا الحديث وما قبله لا ينفي الزايد فقد ذكر له حقوقا اخرى منها ما رواه الاصبهاني بسنده الى علي مرفوعا كان في وصية الاسلام ثلاث حق الا ترد له منها الا واحدة او العفو فيغفر زلته ويرحم عبرته ويستر عورته ويقيل عثرته ويقبل معذرته ويرد غيبته ويديم نصيحته ويحفظ خلته ويرعى ذمته ويعود مريضه ويشهد ميتته ويجيب دعوته ويقبل هديته ويكافئ صلته ويشكر نعمته ويحسن نصرته ويحفظ حليلته وينضي حاجته ويشفع مسئلته ويشمت عطسته ويهشد ضالته ويطيب كلامه ويرد سلامه ويبر انعامه ويصدق اقسامه وينصره ظالما او مظلوما ويواليه ولا يعاديه ويحب له من الخير ما يحب لنفسه ويكره له من الشر ما يكره لنفسه خدم في المستبد اذن في غيره رضي الله تعالى عنه ولم يجرد البخاري في صحيحه

حق الزوج على زوجته اذ لا تمنعه من نفسها اذا اراد جماعها فانها اذا فعلت ذلك وقت حاجته فقد عرضته للهلاك اما حرمة فربما صار فعلها محرما عليها حتى يمكنه عند تمكينه واذا كانت على ظهر قتب ذكره تشمما وتتمة ومعناه لا تمنعه من وطيها ولو حالا وكاد تمنا واذا لا تصوم يوما واحدا اي صوما تطوعا الا بإذنه الا الفريضة ان كان حاضرا او امكن استيذانه كذا في نسخة المصنف بخطه وفي رواية الا المريض اي ان كان يمكن الاستمتاع بها فالظاهر الصوم بغير اذنه اذ لا يفوت حقا فاذا فعلت ما نهيت عنه من صامت بغير اذنه وهو شاهد اثمت مع صحة صومها لاختلاف الجهة ولم يسقط صومها فلا ثواب عليه واذا اعطى فعفيرا او غيره من زينته شيئا من طعام وغيره الا ما نه الصريح او علم رضاه بذلك او يمتد ار المعطى فاذا فعلت اي اعطت منه بقدر ما كان له الاجر اي الثواب عند الله على ما اعطت من ماله وكان غنيمتها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)